المرأة اليابانية بين دستوري ١٨٨٩ و ١٩٤٦
دراسة مقارنة

The Japanese Woman Between the 1889 and 1946 Constitutions
A Comparative Study

م. د. أفراح محمد علي

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

قسم التاريخ

Afr13ah@gmail.com

المرأة اليابانية بين دستوري ١٨٨٩ و ١٩٤٦
دراسة مقارنة

م. د. أفراح محمد علي

ملخص:

كان للمرأة اليابانية دور كبير في تاريخ اليابان القديم والوسيط والحديث، لكن تغيرا هذا الدور والمكانة نتيجة أمور عدة، انعكست أثارها على تردي مكانتها في المجتمع الياباني. سيبين هذا البحث هذه الأمور والأسباب التي أدت إلى أن تحتل المرأة اليابانية المرتبة الثانية بعد الرجل في الحياة الاجتماعية .سنوضح هل حصلت المرأة اليابانية على حقوقها في ظل أشهر دستوري في التاريخ الياباني الحديث والمعاصر ١٨٨٩ و ١٩٤٦؟ وأي من الدستورين أعطى فرصة المساواة للمرأة اليابانية بشكل أكبر مع الرجل دستور ميجي لعام ١٨٨٩، أم دستور الاحتلال الأمريكي لليابان لعام ١٩٤٦؟

Summary

The Japanese woman had an eminent role in the history of old, middle and modern Japan. But this role and position have changed due to a number of factors, which led to a deterioration of the women position in the Japanese society. This research will show what those factors are, and the reason which led the Japanese woman to come in second class after the man in social life. This paper shows whether or not the Japanese women got their rights under the two most famous constitutions in the history of modern and

current Japan 1889 and 1946. And which one of the two constitutions gave the chance of equality to the Japanese woman with the man? Is it the Meiji constitution for 1889? Or the American occupation of Japan constitution for the year 1946?

المقدمة:

كانت للمرأة اليابانية مكانة عالية في المجتمع الياباني القديم لا سيّما أذا ما عرفنا قصة خلق وتكوين الجزر اليابانية (أرض اليابان)[١]، التي شاركت الآلهة إيزانامي ألآله إيزاناكي في ولادة أرض اليابان، إذ أنجبا آلهة الشمس التي انحدر من نسلها أباطرة اليابان. من هنا تأتي رفعة منزلة المرأة اليابانية التي سُنّمت مجموعة منهن عرش الإمبراطورية حتى القرن الثامن عشر.

تأثرت المرأة اليابانية ومكانتها بظروف اليابان السياسية والاقتصادية الداخلية، فكان للحروب الأهلية الداخلية دور في أن تفقد المرأة منزلتها كفرد في المجتمع بحجة عدم استطاعتها حمل السيف، من هنا فقدت جزءًا من حقوقها ومرتبتها بتفضيل الذكر عليها. الأمر الأخر الذي انعكس على شأن المرأة هو وصول الكونفوشيوسية إلى اليابان في القرن السابع الميلادي الأمر الذي أدى إلى أن تحتل المرأة مكانة أدنى من السابق وأستمر حالها هكذا حتى دستور عام ١٩٤٦، وما يثير الدهشة والاستغراب أن الديانات السماوية وغير السماوية تنصف الإنسان دائمًا وتدعو إلى المساواة ونبذ الفوارق الطبقية والعرقية والجنسية، لكن الكونفوشيوسية كان لديها رأي أخر فيما يتعلق بالمرأة، إذا ما عرفنا أن هذه الديانة التي هي نتاج مجتمع أبوي والتي جاءت من الصين، نقلت هذه الأفكار إلى اليابان.

سيوضح هذا البحث كيف تأثرت المرأة اليابانية بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأنظمة التي نتجت عنها في أن تحتل منزلة متدنية في المجتمع استمرت لمئات السنين؟ سنبين لماذا لم ينصف الدين المرأة في اليابان؟ مع العلم أنها لم تكن عاجزة أو قاصرة عن تأدية دورها الفعال في بناء المجتمع الياباني لا سيمّا أنها تولت عرش الإمبراطورية كما سيأتي ذكره. وما يثير الدهشة والاستغراب أن المرأة اليابانية لم تقم بمحاولات لتحسين وضعها وكسب حقوقها، بل استسلمت بكل قناعة ورقة مسالمة تؤدي دورها ووظائفها بهدوء وسكينة في أي مرحلة عمرية كانت بشكل يثير الدهشة والإعجاب على الرغم مما عانت من قسوة وإجحاف في الحقوق. وقد اقتصر دور المرأة اليابانية قبل الدساتير في ظل الأنظمة والعادات والتقاليد القديمة على الأعمال المنزلية التي كانت تؤديها من دون تذمر، ووجوب طاعتها لذويها في كل مراحلها العمرية سواء كانت فتاة أم متزوجة.

الفرضية التي ستناقش في هذا البحث أن المرأة اليابانية في العصور القديمة والحديثة سُلبت حقوقها ومكانتها نتيجة النظام الاجتماعي والعُرف الديني السائد أنذاك؛ لكن بعد دخول اليابان مرحلة جديدة في العصر الحديث لا سيما في عهد ميجي (١٨٦٨-١٩١٢) العهد الذي انتُجت فيه الحقوق والحريات، ودخول اليابان مصاف الدول المتطورة بولادة دستورها عام ١٨٨٩. الدستور الذي أعطى لكل فرد في المجتمع حقه. فهل كانت المرأة اليابانية جزءًا من هذا التغيير ونالت حقوقها؟ أم بقى حالها على ما كانت عليه في العصور التي لم تكن فيها دساتير مكتوبة تحفظ لأفراد المجتمع حقوقه؟ وهل اقتنعت المرأة اليابانية بمنزلتها ومكانتها في ظل ما حققه لها دستور ميجي الجديد الذي افترض أنه دستور متطور وضع لتغيير وإعطاء الأفراد حقوقهم؟ وبعد استسلام

اليابان في الحرب العالمية الثانية وإلغاء دستور ميجي واستبداله بدستور الاحتلال الأمريكي عام ١٩٤٦، هل نالت المرأة اليابانية حقوقها وتغيرت مكانتها؟ وهل حصلت على المساواة مع الرجل؟

سيناقش البحث إشكالية دور الاحتلال الأمريكي في ضمان حقوق المرأة اليابانية في ظل دستور عام ١٩٤٦، التي أُعطيت حقوقها على وفق حقوق المرأة الأمريكية، على النقيض من دستور ميجي، إذ وُضِعَ دستور ميجي الذي كُتب بأيادٍ وعقلية يابانية وطنية وكان الهدف الأكبر والاهم من كتابته هو أعادة حقوق الإمبراطور. سيعالج البحث كيف أن دستور الاحتلال هو الذي أنصف المرأة اليابانية وأعطاها منزلة مساوية للرجل بعد فقدان أهم حقوقها كفرد مهم في المجتمع لا تقل منزلةً عن الرجل.

أولًا: مكانة المرأة اليابانية في ظل الدين والعرف حتى عهد ميجي.

كان المجتمع الياباني منقسمًا على طبقات في ظل سياسة التمييز الطبقي الصارمة التي عاشتها وأوجدتها الحكومات التي تعاقبت على حكم اليابان خلال العصور القديمة والوسطى والحديثة والمعاصرة.[٢] هذه الطبقات هي طبقة الساموراي، وطبقة الفلاحين، وطبقة الحرفيين، وطبقة التجار، فعانت فئات اجتماعية واسعة ذلك التقسيم الصارم بعد أن صنفت خارج الطبقات الشرعية وعرفت بطبقة المنبوذين.[٣]

كان للمرأة اليابانية دورًا كبيرًا في المجتمع في العصور الوسطى والحديثة، إذ كانت زعامة الإناث شائعة في اليابان في القرن الثالث الميلادي، وكانت هناك ثمان إمبراطورات تولين الحكم حتى القرن الثامن عشر الميلادي،[٤] وكانت الأم تقود العائلة في طبقات المجتمع الدنيا، وكانت النساء

في مجلس هيان (Heian)[٥](٧٩٤–١١٨٥) الإمبراطوري يتمتعن بحرية واسعة، وقد عبر الأدب الصيني عن هذه الحرية، وحتى في الزمن الإقطاعي المبكر كانت النساء يرثن الممتلكات ويؤدين دورًا هامًا في النظام الإقطاعي.[٦]

كانت بعض المذاهب مثل البوذية تؤكد أن النساء عبارة عن غاويات مذنبات يجب أن يولدن من جديد رجالًا قبل الحصول على التنوير. مع ذلك العديد من نساء الطبقة العليا روجن بنشاط لنشر البوذية– وأشهرهن الإمبراطورات كوميو Komyo(٧٠١–٧٦٠) ودانرينDanrin. فضلا عن ذلك أصبح في القرن السادس من الشائع لنساء الطبقة العليا تلاوة العهود كراهبات بوذيات في حياة أخرى كالراهبة زنشن نيZenshin Ni.[٧]

كذلك برز في القرن السادس عادتين لهما أثر كبير في حياة الكثير من النسوة خلال ما تبقى من تاريخ اليابان قبل الحداثة: احدهما عادة إرسال رهائن لتقوية التحالفات والعادة الأخرى ذات الصلة التي استمرت إلى العصور الحديثة، في استخدام الزواج لإنشاء روابط بين العوائل. عمد زعماء العشائر المحلية منذ القرن السادس إلى إرسال أقاربهم من النساء كرهائن (اونيمي) (Uneme) إلى بلاط ياماتو (القرن الرابع – منتصف القرن السابع). ثم في القرون التالية، هيمنت على البلاط الإمبراطوري ما تسمى سياسات الزواج.[٨]

ازدادت أهمية العائلة كوحدة اجتماعية في عهد كاماكورا Kamakura[٩](١١٨٥–١٣٣٣)، لاسيما في النظام القديم شيكي(Shiki)،[١٠] الذي بموجبه كانت الحقوق والعقارات تقسم وتنقل إلى الأبناء؛ فطالما يمكن للباكوفو[١١] Bakufu، حماية مواطنيها من العدوان الخارجي فلا يوجد سبب يمنع الأب من تقسيم ثروته بين أبنائه، واضعًا ثقته بتماسك وحماية القائد العسكري. إنهار نظام شيكي لشدة الاضطرابات والحروب فضلًا عن قلق الأب

وعدم التأكد من قوة المرأة، كان من الضروري تعزيز قوة العائلة لضمان التحكم بثرواتها من قبل أكثر أفرادها قوة وقدرة. فعندما سادت الفوضى والحروب في اليابان لم يعد بإمكان الأب أن يخاطر بذهاب ممتلكاته إلى بناته اللواتي لا يستطعن القتال لحمايتها. ولا بإمكانه السماح ولو لجزء قليل من ممتلكاته بموجب نظام الشيكي الانتقال إلى عائلة أخرى في حال تزويج البنات، وبذلك نشأ امتياز الذكورة وعادة البكورة. ومنذ هذه الفترة احتلت المرأة المرتبة الثانية أو الأدنى في تناقض صارخ مع مكانتها المرموقة في نظام فوجيوارا[١٢](Fujiwara) والمراحل المتقدمة من النظام الإقطاعي.[١٣]

وفدت التأثيرات الكونفوشيوسية نسبة إلى كونفوشيوسConfucius[١٤](٥٥١ ق.م-٤٧٩ ق.م) الصينية إلى اليابان على نطاق واسع في القرن السابع الميلادي بوجه خاص[١٥]. وصول الديانة الجديدة وانتشارها بشكل واسع ترتب عليه الكثير من التغييرات في اليابان، إذ اتحدت الفلسفة الكونفوشيوسية مع خبرة المرحلة الإقطاعية الطويلة لتحد من حرية النساء وإجبارهن الخضوع التام للرجل؛ إذ كان واضحًا أن المرأة عندما تبلغ سن التدريب على حمل السيف، كانت اقل مقدرة من الرجل على القتال، وبذلك أبعدت تدريجيًا إلى الأدوار الصغير والهامشية والثانوية خارج الهيكل الإقطاعي ليقتصر دورها على دور تكميلي للرجل. إن الفلسفة الكونفوشيوسية هي نتاج المجتمع الأبوي الصيني الذي يؤمن بسيادة وقوة الذكر، فكانت تنظر للنساء أن وظيفتهن الرئيسة هي الحمل وتربية الأطفال وتخليد الأسرة، أكثر من كونهن شريكات الرجال في الحياة، أو موضوعا للحب.[١٦]

أصبحت المرأة اليابانية اقل منزلة في المجتمع من الرجل، الذي كان بيده زمام الأمور والسلطة المطلقة نتيجة تأثرهم بالفلسفة الكونفوشيوسية

الصينية، والتي تعني أن المرأة اليابانية يجب أن تطيع ثلاث في حياتها: الأب في صباها وشبابها وقبل زواجها، والزوج بعد زواجها، ثم الابن بعد كبره أي في شيخوختها.[١٧]

ما جاءت به الفلسفة الكونفوشيوسية الجديدة للفيلسوف الصيني تشو هسي Chu Hisi[١٨](١١٣٠-١٢٠٠)، والذي يسمى (شوشي في اليابان) من القرن الثاني عشر الأكثر شيوعًا، التي كانت رؤيتها أن العلاقات الإنسانية ليست سوى صورة مصغرة، تعكس القوانين الكونية والتراتبية، التي تحكم العالم؛ إذ بدت النسوة في هذا النسق مواطنات من الدرجة الثانية، ينحصر دورهن بأزواجهَن.[١٩]

أدت المخاوف الدائمة من خطر اندلاع الحروب في اليابان في الفترة من القرن الثاني عشر وحتى السادس عشر إلى أن يصبح من العملي أن يرث شخص واحد فقط (الابن الأكبر، أو أحيانًا الأكثر قدرة) أملاك العائلة، لغرض الحفاظ على تماسك الأراضي والدفاع عنها من الأخطار الخارجية. وأصبح من الطبيعي أن يفقدن النساء حقوق الملكية وهذا جعلهن يعتمدن على أقاربهن من الذكور. وهذا التغيير في أنماط العائلة والحرب وتغيرات اجتماعية أخرى كنشوء المدن أدى إلى نمو الدعارة وأنشئت بيوت البغاء عند مراكز النقل الرئيسة.[٢٠]

كانت العلاقة الأسرية في عصر شوگونية توكوگاوا Tokugawa Shogunate[٢١](١٦٠٣-١٨٦٧)، منظمة في إطار وحدة أولية تُعرف ب "**إيي**" (Ie) ومعناها (البيت أو الأسرة أو أدارة المنزل)،[٢٢] التي كانت وحدة تشكل أساس التنظيم المجتمعي الياباني. كانت "**إيي**" البيت في الأساس وحدة أبوية، الرئاسة فيها للأب، فهو رب الأسرة والمتحكم في كل قراراتها، سواء معها أم المتعلقة منها بحياة أفرادها الخاصة أم المرتبطة بنشاطها الاقتصادي

وعلاقتها بالآخرين، وإليه ينتسب الأبناء (وباقي أعضاء "**إيي**" البيت)؛ وفي حال تقدم الأب في السن أو عجزه، تنتقل الرئاسة إلى الابن الأكبر، وكانت العلاقة داخلها محكومة بمبدأ تراتب صارم: الأب ثم الابن البكر ثم الذي يليه من حيث السن، ثم البنت الكبرى والتي تليها.[٢٣]

لم تكن رابطة الدم هي اساس العلاقة بين أفراد البيت الياباني الذي يقيمون فيه، فلم يكن لصلة الدم أهمية كما كان لرابطة المكان هي التي تجمع سكان البيت الياباني، وكذلك رابطة العمل الإنتاجي، والذين يعملون في فلاحة الأرض يعدون أفرادًا في أسرة صاحب الأرض حتى لو لم تجمع بينهم صلة الرحم.[٢٤]

عُدّ عصر توكوگاوا – إيدو – عصرًا أنموذجيًا لتطبيق التعاليم الكونفوشيوسية، سواء على صعيد المؤسسات السياسية أو التنظيم الاجتماعي. فإن كونفوشيوس عَدّ طاعة المرأة لزوجها وإخلاصها له من أسباب استقرار المجتمع وانسجامه. ومن ثم وضعت التعاليم الكونفوشيوسية المرأة في أسفل تراتب الأسرة، سواء أكانت في بيت أبيها أم في بيت زوجها، إذ فرض عليها الولاء والخضوع التامين لسلطة الذكر في كلتا الحالتين.[٢٥]

كان سائدًا في عهد إيدو في الطبقات العليا من المجتمع الياباني أن تكون المزواجات الإستراتيجية قاعدة، إذ عملت شوگونية توكوگاوا على تقوية الروابط بينها وبين البلاط الإمبراطوري على إرسال نساء من أسرة توكوگاوا إلى البلاط الإمبراطوري كمحظيات،[٢٦] وكانت هذه الحالة موجودة حتى عام ١٨٦٢، حينما أجبرت الأميرة كازو (Kazu) على الزواج من الشوگون الرابع عشر ايموتشي Tokugawa Iemochi [٢٧](١٨٤٦-١٨٦٦/ ١٨٥٨-١٨٦٦). وأضفيت الصبغة المؤسساتية على الاحتفاظ بالرهائن النساء عن

طريق عادة أجبار قادة دايميو على هجر زوجاتهن في إيدو (تركهن رهائن) عند عودتهم إلى مناطقهم. وتنافست بعض العوائل في إرسال بناتهن ليصبحن من حريم الشوگون (اوكو)، لأنه في حال أصبحت مفضلة لديه ستصبح قادرة على ترقية أعمال أقاربهن الذكور.[٢٨]

يوضح الكتاب الأخلاقي أونا دايغاكو Onna Daigaku الموسوم (The Great Learning for Women) (التعاليم العظيمة للمرأة) [٢٩] ذو الأسلوب الكونفوشيوسي القيود المفروضة على النساء خلال عهد إيدو التي كانت تعد من حسن الخلق. أكد الكتاب أن على المرأة إطاعة والديها حتى تتزوج، ثم زوجها وعائلته، ثم أبناءها في كبرها أو شيخوختها. وأفاد العمل أن على المرأة أن تكون متواضعة وحريصة ودؤوبة وتتذكر على الدوام أن بالإمكان تطليقها بسرعة بسبب العصيان أو عدم ألإنجاب أو الغيرة أو سوء صحتها أو حتى عند التكلم أكثر من اللازم. وبالمقابل يمنح الطلاق قانونا للزوجة فقط أن هجرها زوجها أو أرتكب جريمة خطيرة، أو في الحالات النادرة أن هربت من بيتها ولجأت إلى واحد من معبدي الطلاق الرسمية. زنا النساء يمكن أن يعاقب بالموت، لكن كان يسمح للرجال الأغنياء الاحتفاظ بالمحظيات خارج أو داخل بيوتهم، إلا أن مكانة هكذا زوجات ثانويات أو عاشقات (ميكاكي) (mekake) والتي كانت مرموقة نسبيًا في العهود السابقة، انخفضت إلى مكانة قريبة من مكانة الخدم.[٣٠]

يمكن القول أن واقع الحياة اليومية للنساء اليابانيات لم يكن بالقسوة التي أشار اليها كتاب أونا دايغاكو والقوانين الرسمية؛ فمن الواضح أن النساء اليابانيات في عهد إيدو، كما هو حالهم اليوم، كان يفخرن في التحكم في أدارة بيوتهن. وبالتحديد الزوجات الأولات أو أمهات رب العائلة كُنَ حظين باحترام

وحرية تصرف كبيرين. كما كانت المرأة اليابانية تحظى بنفوذ اجتماعي أكثر إن كان زوجها متبنى في عائلتها، على طراز يشبه الزيجات المتمحورة حول النساء في العهود الماضية. فالعديد من فتيات الطبقات الدنيا الصغيرات يصبحن خدم لسنوات عدة في بيوت عوائل الطبقات العليا، ومن ثم يتزوجن ويطبقن لحد ما عادات هذه البيوت في بيوتهن، وبذلك يستمر دور المرأة كقناة للتواصل بين مختلف المناطق والطبقات الاجتماعية.(٣١)

انتفعن النساء اليابانيات في الطبقات الاجتماعية الأخرى بطرائق عدة من السلام في عهد إيدو بالرغم من القيود التي فرضها القانون والعرف، والذي أدى إلى المزيد من الاستقرار في المناطق الريفية واقتصاد حيوي وتطور حضاري في المدن. كما انتشر التعليم ولاسيّما في مدارس القرى أو مدرسة المعبد (تيراكويا) (Terakoya)(٣٢)؛ ويقدر نسبة التعليم لدى النساء في هذه المدة بحوالي ١٠%، وهي نسبة عالية قياسا إلى مجتمع قبل العصرنة.(٣٣)

كانت الحياة شاقة في قرى الزراعة وصيد الأسماك، إذ يعيش أكثر من ٨٠% من السكان اليابانيين، وكان عمل النساء في الزراعة كزرع الرز ورعاية دودة القز، لا يقل صعوبة عن عمل الرجال. نستطيع القول بعد هذا أن جميع اهتمامات المرأة الخاصة أي الفردية كانت تعدّ ثانوية أذا ما قورنت بمصالح العائلة.(٣٤)

بذلك نلاحظ أن تدني مستوى دور المرأة في اليابان منذ العصور الوسطى والحديثة يعود إلى عاملين أساسيين نظام الشيكي، والفلسفة الكونفوشيوسية، وهذا انعكس على تراجع دور المرأة ليس فقط في العصور الوسطى والحديثة بل حتى في ظل الدساتير المتطورة في التاريخ الحديث والمعاصر بالرغم من التطور الذي شهدته اليابان في نواحي الحياة جميعها.

على وفق ما تقدم سنلقي الضوء على دور ومكانة المرأة اليابانية في ظل أشهر دستوري في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، دستور ميجي Meijiعام ١٨٨٩، ودستور الاحتلال الأمريكي لليابان لعام ١٩٤٦، ذلك لما نتج عن هذه الدساتير من تغييرات وتطورات جذرية كبيرة في اليابان؛ لا سيّما فيما يخص دور المرأة اليابانية والذي هو موضوع البحث.

ثانياً: المرأة ودستور ميجي لعام ١٨٨٩.

إن التغييرات الاجتماعية الهائلة التي اكتسحت اليابان في فترة عصرنتها من ستينات القرن التاسع عشر وحتى أربعينات القرن العشرين أثرت على حياة النساء من ناحية التعليم والعمل ونواحٍ عامة أخرى؛ إذ كانت أوضاع المرأة اليابانية سيئة قبل إصلاحات ميجي، وكان عدد المتعلمات منهن قليلًا جدًا، لذلك شرّعت إصلاحات ميجي الجديدة الباب أمام النساء للعلم والعمل سويًا، لكن على الرغم من ذلك بقت النساء محرومات من المشاركة في الانتخابات والتمثيل البرلماني والعمل السياسي حتى النصف الثاني من القرن العشرين.[٣٥]

انتقد بعض قادة الفكر والرأي في اليابان مثل فوكوزوا يوكيشي Fukuzawa Yukichi[٣٦](١٨٣٥-١٩٠١) في فترة ميجي المفاهيم الكونفوشية التقليدية التي استمرت من عهد إيدو حتى بعد إصلاحات ميجي عن النساء، فقال أن حرية المرأة حجر الزاوية لتقدم المجتمع الإنساني. ووضح ذلك بقوله: "**إذا كان قادة مجتمعنا اليوم يزعمون أن المجتمع قد حقق تقدمًا يفوق ما كان عليه من قبل، فإنهم ملزمون بتحرير المرأة بالقدر الذي يتوافق مع ما تحقق من تقدم مقارنة بالماضي. فقد كان الرجال والنساء أحرارًا في الزمن القديم ومع تقدم المجتمع البشرى احتكر الرجال الحرية وحرموا النساء**

منها وليس هناك مبرر لتلك الظاهرة وأني أرجع السبب في ذلك إلى التأثير السيئ للكونفوشية التي تداعمت أركانها في عصر توكوگاوا." (٣٧)

أنتقد فوكوزاوا الموروث الثقافي الخاص بتربية البنات على الرغم من دخول اليابان مرحلة جديدة، أذ قال أن تلك التقاليد وضعها الرجال لخدمة أنفسهم ولإذلال النساء، وفي ذلك قال: "**إنهم لا يرون في الزوجة التي تلد أطفالًا اختلافًا عن الطباخ الذي يطهو الأرز، فالطاهي الذي لا يجيد طهوا الأرز لابد من طرده والزوجة التي لا تلد أطفالًا يجب أن تطلق، وإذا كان الوعاء يمكن أن يحتل مكان الطاهي فإن المحظية تستطيع أن تحل محل الزوجة ومن هنا يأتي القول الشائع أن الرحم وعاء مستعار ومعنى ذلك أن الطفل الذي تلده الزوجة بن أبيه وليس ابنًا لأمه، لأن محصول الأرز الذي ينمو هذا العام جاء نتاجًا للبذور التي بذرت في العام الماضي ولا علاقة للأرض بالمحصول.**"(٣٨)

استندت حكومة ميجي في سياستها التعليمية على مبدأ أن البنات ينبغي تعليمهن كربات بيوت في أي مستوى دراسي. وكان التعليم للنساء عمومًا منفصل عن الرجال، وفي جميع المستويات يختلف عن ما يقدم للصبيان، على الرغم أن اعتماد تعليم الأساسي الشامل في عام ١٨٧٣ زيادة عدد البنات اللواتي يتعلمن حتى نهاية المرحلة الابتدائية على اقل تقدير.(٣٩)

ساعد استخدام النساء اليابانيات العاملات في نجاح وسرعة الثورة الصناعية اليابانية في عهد ميجي. ولعبت صناعة المنسوجات دورًا مهمًا بنحوٍ خاص في تحول الاقتصاد، بسبب كل من أصولها التقليدية وأهميتها في التجارة الخارجية؛(٤٠) ومن أهم أسباب انتعاشها استئجارها اليد العاملة النسائية الرخيصة التي أُسكنت في أقسام داخلية وكان عليها العمل لساعات طويلة.

تشغيل النساء والفتيات بكثرة في المعامل، وكثيرًا ما تم استغلالهن من قبل المالكين عديمي الاهتمام والرحمة واجبرن على العمل في نوبات طويلة للغاية مقابل أجور قليلة تكاد لا تسد الرمق، والعيش في بيئات كانت عار على الأمة اليابانية. كان عدد النساء العاملات في المصانع في تسعينات القرن التاسع عشر يتجاوز بكثير عدد الرجال في أعمال مشابهة.(٤١)

فأصبح التقليد المتبع أثناء المراحل الأولى للثورة الصناعية في اليابان استئجار نساء شابات غير متزوجات في المناصب الأقل أجرا بنحوٍ مؤقت وبدوام جزئي مع استثنائهم من المناصب الإدارية. وأستمر هذا التقليد الذي يجعل من الصعب على النساء الدخول لأداء امتحانات ذات الطبيعة التي تفضي بخريجي الجامعات من الذكور إلى مناصب مدى الحياة في شركات كبيرة.(٤٢)

كان دور المرأة من المزايا الأقل شهرة في التطور الاقتصادي الياباني في التجارة العائلية، إذ عملن كيد عاملة بلا اجر، من دون الدخول في إحصائيات العمل. وقد قدمت النساء إسهامات كبرى بنحوٍ خاص في الإعمال التجارية الصغرى والمتوسطة والصناعات المنزلية. كانت النساء في الإعمال التجارية العائلية تعمل أحيانا كمحاسبة. يُعد عمل الزوجات في الزراعة كما في الإعمال الصناعية المنزلية في المزارع كيد عاملة عائلية من دون اجر، إلا أنها كانت أساسية في المحافظة على الإنتاجية في المناطق الريفية.(٤٣)

رأى فوكوزاوا أن القيم الخلقية التقليدية المتصلة بالاقتصاد والنشاط الاقتصادي كانت تعوق طريق نمو الاقتصاد الحديث، فكان المجتمع في حاجة إلى قيم أخلاقية جديدة تصاغ عن طريق مراجعة شاملة للموروث الثقافي التقليدي، وكانت الحاجة ماسة إلى صياغة أساس جديد للعلاقات الأسرية بما

يتسق مع الأوضاع التي استجدت في المجتمع. وترتب على ذلك النظر في أوضاع المرأة الاجتماعية القانونية وفتح الطريق أمامها للمشاركة في عملية التحول الاجتماعي الحديث.(٤٤)

كانت لأراء فوكوزاوا وموري أرينوري Mori Arinori(٤٥)(١٨٤٧-١٨٨٩/١٨٨٦-١٨٨٩)، كان وزير التربية حينما صدر الدستور، والذي أصبح رائد الدعوة إلى تحرير المرأة وطالب بضمان حقوقها في سلسلة من المقالات التي نشرها على صفحات مجلة "**جمعية العام السادس من مايجي**" بعنوان "**في الزوجات والمحظيات Sai- Sho- ron** "، وعندما أصبح وزيرًا للتربية ركز جهوده على تعليم البنات، وأرسل أول حملة للطالبات للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ كما شاركه فوكوزاوا الرأي في بعض مقالاته التي ساهم بها في الدعوة إلى تحرير المرأة اليابانية، وكتب تسودا شندو مقالًا حول "**مساواة المرأة بالرجل في الحقوق**"،(٤٦) أثر كبير في دفع النساء في اليابان إلى النهوض بواقعهن. فشاركت بعض النسوة بفاعلية في النضال الذي أدى إلى إصلاحات ميجي، وانضمت نساء منهن مسيحيات إلى حركة الحرية وحقوق الشعب عام ١٨٨٦، فقمن بالإضراب عن العمل لتحقيق الإصلاح الاجتماعي.(٤٧)

سلسلة المقالات التي كتبها فوكوزاوا بعنوان "**في تعليم النساء**" اهتم اهتمامًا خاصًا بالتعليم في البيوت ووضع إطار ما أسماه بالتربية المثلى للبنات فقال: "**عندما تولد البنت يجب أن تحظى بالحب والاهتمام الذي يحظى به المولود الذكر، فلا تنبذ لمجرد كونها أنثى، وعندما تكبر لابد من الاهتمام بحالتها الصحية جسديًا وذهنيًا، ويجب ألا تحرم من التعليم لمجرد كونها أنثى ويجب إعطاؤها الحرية للخروج إلى الناس وتكوين الصداقات والتعرف على**

المجتمع والعالم كما تتعرف على شؤون البيت. وإذا كانت لدى الأسرة أملاك يجب أن توزع بالتساوي بين الأبناء ذكورًا وإناثًا، وأن يتولى كل التصرف فيما يخصه بحرية. وفوق ذلك كله يجب أن تتعلم البنت مهنة تساعدها يومًا، على كسب عيشها تلك هي الطريقة المثلى لتعليم النساء تعليمًا عمليًا في البيت وجعلهن يدركون شؤون الدنيا بدلاً من الاقتصار على التعليم في المدرسة".(٤٨)

جاء دستور ميجي الذي صُدر في ١١ شباط ١٨٨٩، والذي كان منحة من الإمبراطور إلى الشعب، معبرًا عن واقع المجتمع الياباني حينذاك، مركزًا السلطة كلها بيد الإمبراطور، وارتضت الجماهير هذا الدستور لأنها لم تجد فيه ما يتناقض مع التقاليد الموروثة التي ترتب عليها وتراثها الحضاري العريق.(٤٩)

نص دستور إمبراطورية اليابان في المادة التاسعة عشر، أن احترام كرامة الإنسان يتطلب حماية المساواة بين أفراد الشعب. فدستور ميجي لم يضمن سوى درجة محدودة من المساواة "**يحق للمواطنين اليابانيين، وفقا للمؤهلات التي يحددها القانون، التعيين في أي مكتب مدني أو عسكري أو حكومي بنحوٍ متساوٍ.**"(٥٠) كان مبدأ الفصل بين السلطتين من أسس الليبرالية الغربية، إلا أن اليابان ظلت على الخلاف من ذلك، تنظر إلى السلطتين بعدهما شيئًا واحدًا لا يتجزأ حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. فقد كانت الحياة السياسية مرآة صادقة للمعتقدات اليابانية التقليدية، ولم ينظر اليابانيون إلى المجتمع إلا من هذه الزاوية، فحرية الأفراد بمفهومها اللبرالي لم تكن واردة، وإنما رأى اليابانيون في المواطن الصالح انعكاس صادق للدولة القوية، فإذا صلحت الحكومة صلح أمر الناس، ورفاهية المجتمع رهن بمشيئة الحاكم، أما

القوانين فتعبر عن وجهة نظر الحاكم فيما يراه لازمًا لصالح المجتمع. ولم تر العقلية اليابانية –حينذاك– في تلك القوانين الحارس ألامين على حقوق الأفراد، والضمان الأكيد لحريتهم الشخصية؛ لأَن ذلك يعني تفويض دعائم "**الوحدة الاجتماعية**" التي قام عليها المجتمع الياباني، التي تعد المجتمع أسرة واحدة، ولا قيمة للفرد أذا انفصل عنها أو خرج عليها، إذ المجتمع عند اليابانيين ينقسم إلى حكام ورعية، وكان مهمة الدستور في رأي اليابانيين أن يكون دليلًا للحكام وليس حاميًا لحقوق الأفراد. (٥١)

إن دستور ميجي والقانون المدني لعام ١٨٩٨، بشكل عام عكس أيديولوجية قانون العائلة التقليدية فيما يخص حقوق المرأة؛ أذ لم تمنح النساء في اليابان سوى حقوق محدودة في الطلاق وامتلاك العقارات كما في الغرب، وتحتاج الزوجة إلى موافقة زوجها في بعض الإجراءات القانونية.(٥٢)

بموجب القانون المدني لعام ١٨٩٨، أقر في المادة ١٢ من البند الثاني: الأهليّة: الشخص الفاقد الأهليّة جزئيًا: يجب أن يحصل على موافقة وصيّهِ للقيام بما يلي:

١- تسلم أو استعمال رأس المال.
٢- التقديم على قرض أو أعطاء ضمان.
٣- القيام بأي عمل الغرض منه الحصول على أو التنازل عن حق في أموال منقولة أو غير منقولة.
٤- القيام بأي أجراء في سياق قضية أمام المحكمة.
٥- منح هدية، تسوية، أو إبرام اتفاقية أو الخضوع للتحكيم.
٦- قبول أو رفض ميراث.

المادة ١٤: على الزوجة أستحصال أذن زوجها للقيام بما يلي:

١- النقاط الواردة في المادة ١٢ النقاط (١-٦).

٢- قبول أو رفض هدية أو ميراث.

٣- إبرام عقد يؤثر على وضعها كفرد. وكل ما يخالف هذه البنود يمكن أن ينقض.[٥٣]

أقُر نوعًا ما تحسين وضع المرأة اليابانية بعد صدور القانون المدني فصدر في عام ١٨٩٩، مدارس البنات العليا على انه ينبغي أن يكون هناك على الأقل مدرسة عليا واحدة للبنات في كل مقاطعة، إذ تُعلّم البنات في الغالب العلوم المنزلية والأدب.[٥٤]

كانت التفرقة ضد النساء كبيرة في مجال السياسة في عهد ميجي بموجب الدستور الياباني. فلم يحرمنّ من حق المشاركة في السياسة فحسب، وإنما أيضا حق التملك والميراث بسبب خضوعهن في البيت لتحكم لرب العائلة. فنظام ميجي أستبعد النساء من المجال السياسي، وقيّد كثيرًا كفاءتهم القانونية في القطاع الخاص.[٥٥] رغم تبني اليابان الأسس الغربية في صياغة دستورها إلا أنها لم تطبق هذه الأسس في تغيير واقع اليابانيين.

لم يُحسّن الدستور والقانون المدني لميجي من واقع المرأة اليابانية، إذ كان على النساء المرهقات من العمل لأيام طويلة في المناجم العودة إلى البيت لحمل دلو الماء من آبار بعيدة إلى مطابخهم؛ وكان عليهم الطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال مثل ربات البيوت. ومن الطبيعي أن يكن هؤلاء النسوة غير طبيعيات نتيجة التوتر والإرهاق. وكثيرًا ما كانوا يضربون أطفالهم الذين نفد صبرهم من الجوع والذين لم يكن بإمكانهم انتظار أمهاتهم لطبخ الوجبات.[٥٦]

كان معدل الدخل الشهري للرجال بين الأعوام (١٩٠٠-١٩٢٩) (٤٠ ين) أي ما يقارب (٢٠ دولار)، و(٢٤ ين) أي ما يقارب (١٢ دولار) كأقصى أجرة للنساء. كان انخفاض معدل أجور العاملات من النساء في اليابان ليس فقط لتدني الحالة الاجتماعية بل لقلة الكفاءة في عملهم، لأن لم يكن باستطاعتهن الذهاب إلى العمل أكثر من (١٦ يوم) في الشهر كمعدل، لسوء مقدرتهنّ الجسدية التي لم تكن تتحمل الجهد الكبير والظروف في المناجم والمستوى المتدني للتغذية والسكن.[٥٧]

أما بالنسبة للنساء كن يذهبن مع أزواجهن للعمل وكانوا يحملون أطفالهم على ظهورهم لعدم وجود حضانات، ولمجرد وصول الطفل إلى عمر معين كانوا يضطرونه إلى العمل الذكور والإناث للتنافس على أجرة العمل مع البالغين.[٥٨]

يبين هذا الجدول عدد النساء العاملات في المعامل الأهلية التي وظفت أكثر من عشرة عمال.[٥٩]

السنة	العدد الإجمالي للعمال	عدد النساء العاملات	نسبة النساء العاملات في الصناعة
١٨٨٢	٥١,١٨٩	٣٥,٥٣٥	%٦٩
١٨٩٥-٩٩	٤٢٥,٦٠٢	٢٥٢,٦٥١	%٥٩
معدل كل ٥ سنوات			
١٩٠٠-٠٤	٤٧٢,٩٥٥	٢٩١,٢٣٧	%٦٢
١٩٠٥-٠٩	٦٣٧,٠٤٣	٣٩١,٠٠٣	%٦١
١٩١٠-١٤	٨٢٨,٩٤٢	٥٩٢,٣٢٠	%٧١

هذه الإحصائية تبين لنا كيف أن القانون المدني لميجي لم ينصف المرأة اليابانية.

بدأت لمحات من الفكر النسوي تبرز في عهد الإمبراطور يوشيهيتو Yoshihito[٦٠](١٨٧٩-١٩٢٦/١٩١٢-١٩٢٦)- تايشو Taisho، ضمن دائرة ضيقة من النساء المثقفات. وكانت أقدم مجموعة نسوية سيتوشا Seitosha(جمعية الجواريب الزرقاء)، التي نظمتها هيراتسوكا رايشو Hiratsuka Raicho [٦١](١٨٨٦-١٩٧١) عام ١٩١١. وكانت اغلب (النساء الجديدات) في عهد تايشو حائزات على تعليم عالي بالنسبة للنساء والذي بدء مطلع القرن. وكان المجال الرئيس لنشاط هؤلاء النسوة الثقافة والأدب، إلا أن صحيفة سيتوشا التي تدعى سيتو أظهرت تطورًا من الأدب إلى الأمور الاجتماعية. بدأ اضرابات النساء اليابانيات عن العمل بالازدياد، ففي عام ١٩١٩، إذ موّل القسم النسوي لحركة العمال مظاهرة جماهيرية لعمال النسيج لإحراز قرار من منظمة العمل الدولية بشأن معاناة النساء العاملات في اليابان.[٦٢]

على الرغم من حظر السيتوشا عام ١٩١٦، إلا أنها مهدت الطريق عام ١٩٢٠ لتأسيس (جمعية المرأة الجديدة)، التي كانت من أهدافها الاهتمام بالحقوق السياسية للمرأة. وحظرت هذه الجمعية عام ١٩٢٢، بسب مصاعب داخلية وقمع الحكومة، إلا أن الجمعية تمكنت إبطال القانون الذي يمنع النساء من الاجتماعات السياسية. واكتسبت الناشطات من النساء خبرة في العمل معًا في أثناء جهود الإنقاذ بعد زلزال طوكيو عام ١٩٢٣.[٦٣]

بعد أن صدر قانون تعميم حق الانتخاب في عام ١٩٢٥؛ إذ أعطي حق التصويت لجميع الذكور البالغين من العمر ٢٥ عامًا أو أكثر ودون قيود

على أساس الدخل؛[٦٤] نشطت الحركة النسوية وعملوا معًا لتحقيق حق النساء بالتصويت في ظل الحكومة بعد عام ١٩٣٠، مما أدى إلى بعض التحول في الرأي بشأن النساء، حتى أن الحكومة قامت بدفع لائحة الحقوق المدنية للإناث عبر مجلس النواب (الدايت). لكن قبل أن يمكن توجيه اللائحة عبر مجلس النبلاء واجهت معارضة شرسة من حكام المدن اللذين شنوا حملة شعواء ضدها. وبمواجهة كل هذه العقبات أخفقت حتى لائحة الحقوق المدنية الضعيفة التي قدمتها النساء في المرور عبر مجلس النبلاء.[٦٥]

عملت الحكومة اليابانية على تعبئة العديد من النساء ضمن القوى العاملة. لكن سياستها كانت في أثناء الحرب بأكملها بعدم تشغيل النساء المتزوجات لإبقائهن في البيت لإنجاب المزيد من الجنود والمواطنين، حتى في ذروة الجهد الحربي كان ثلاثة أرباع عمال المصانع والبناء من الذكور، واتخذت الحكومة خطوات لقمع أي حركة اجتماعية واسعة النطاق. في مواجهة الأزمة الوطنية الوشيكة، لم يمكن للحركة النسوية أن تأخذ مسارا آخر سوى أن تحل بحد ذاتها.[٦٦]

استمرت غالبية النساء المتزوجات في أثناء سنوات الحرب بالعمل في المزارع والتجارة والمحلات العائلية، في عديد من الحالات دون أزواجهن؛ ومهما كانت أهمية واجباتهن، وعلى الخصوص في الزراعة، كن ما يزلن يصنفن على أنهن يد عاملة عائلية دون اجر.[٦٧]

إن المرأة اليابانية لم تحصل على كامل حقوقها بعد إصلاحات ميجي مباشرة، بل ظلت مسلوبة المكانة والحقوق حتى الحرب العالمية الثانية، على الرغم من عدم سكوتها عن هذا الحيف والإجحاف إذ أسسنّ جمعيات نسائية خاصة بهنّ. ولم تسترد المرأة اليابانية مكانتها وتحصل على كامل حقوقها إلا

في دستور عام ١٩٤٦، الذي وضعها على قدم المساواة مع الرجل في مختلف المجالات. (٦٨)

على الرغم من النظرة المثالية التقليدية إلى النساء زوجات وفيات وأمهات حكيمات بقيت قوية، إلا أن بعض اليابانيين تأثروا بالأفكار الليبرالية الغربية وشنّو حملات لمنح النساء حق التصويت مع حقوق أخرى حتى جاء القمع العسكري في أواخر الثلاثينات في القرن العشرين. واستمرت القيود القانونية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في تقييد فعاليات النساء أكثر من الرجال طوال عصرنة اليابان، لكن أساس إصلاحات ما بعد الحرب مهدت له حركات ما قبل الحرب.

صحيح أن الإصلاحات التعليمية وحكومة ميجي الجديدة المستنيرة تحدثت عن المساواة بين الرجل والمرأة والمساواة بين جميع الطبقات. لكن الواقع كان غياب أي تحول كبير فيما يخص وضع ومكانة المرأة في الهيكل الاجتماعي لليابان، بخلاف التغيير السياسي الرسمي، لم تتخذ أي تدابير ملموسة من أي نوع من أجل إحداث تغييرات جوهرية مطلوبة بشدة في تلك الطرق العائلية القديمة وغيرها من الطرائق القانونية والعرفية والممارسات التي وضعت النساء لفترة طويلة أقل بكثير من الرجال في مسائل الوضع الاجتماعي. وهكذا، ظل الوضع التقليدي للمرأة في اليابان دون تغيير. وحتى فيما يتعلق بتزويد النساء بفرص تعليمية متساوية مع فرص الرجال، فإن التعليم بعد الصف السادس لم يُنظر فيه بجدية.

ثالثاً: المرأة اليابانية ودستور ١٩٤٦

انطلقت تغييرات جذرية في المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة اليابانية عن طريق احتلال الحلفاء لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، الضمانات الدستورية والإصلاحات الأخرى التي أُقرّت في تلك الفترة منحت النساء الأساس القانوني الكامل للمساواة. وعبر العقود منذ ذلك الحين ساهم الرخاء الاقتصادي والعصرنة وانتشار فرص التعليم مع عوامل أخرى في تحسين وضع المرأة. إلا أن طبيعة الحياة العائلية، والسياسات والممارسات غير الرسمية في مجال العمل، والمواقف الشائعة تجاه دور المرأة ساهمت جميعها في أيجاد الثغرة التي ما تزال موجودة بين المعايير القانونية والواقع الاجتماعي.

حظر الدستور الجديد الذي أصبح ساري المفعول في ٣ أيار عام ١٩٤٧، المكتوب في عهد الاحتلال بالتحديد "**التفرقة في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية على أساس العرق أو المعتقد أو الجنس أو المكانة الاجتماعية أو أصل العائلة**". كما نص الدستور الجديد في المادة ٢٤ على أن يكون "**الزواج يستند فقط إلى موافقة الطرفين**"، وعلى "**حقوق متساوية للزوج والزوجة**"، وأن "**من ناحية اختيار شريك الحياة، حقوق الملكية، الميراث، اختيار المنزل، الطلاق، وشؤون أخرى تتعلق بالزواج والعائلة، ينبغي سن قوانين من وجهة نظر كرامة الفردية والمساواة الأساسية بين الجنسين.**" (٦٩)

وهذه البنود تجعل من دستور عام ١٩٤٧ واحدا من أكثر الدساتير تقدمًا في العالم من ناحية ضمانات مساواة المرأة في المجتمع والعائلة.

ووضع الدستور الأساس لفرص التعليم المتساوي للنساء، بالوقت نفسه هدفت قوانين التعليم الجديدة إنهاء نظام المسارات المتعددة قبل الحرب، والذي

كان يضع النساء في مسار التعليم المستوى الأدنى، ومهد الطريق أمام نظام المدارس الذي أصبح في الغالب مختلطًا.

ووضع قانون معايير العمل المشرع في نيسان ١٩٤٧، الأساس للمعاملة المنصفة تجاه النساء العاملات، وفي الوقت الذي تعد به بعض هذه الإجراءات، التي صيغت على غرار قوانين عمل النساء النافذة آنذاك في الولايات المتحدة، تصنف ضمن مجال تشريعات الحماية بدلًا من إحراز الفرص المتكافئة في العمل، إلا أن القانون الجديد أدى إلى تحسين ظروف النساء العاملات بنحوٍ كبير.(٧٠)

وأضيفت بنود جديدة في القانون المدني لميجي لعام ١٨٩٨ والذي استمر حتى عام ١٩٤٨، لتحقيق الضمان الدستوري لمساواة المرأة في الحياة العائلية. فنصوص القانون المدني قبل الحرب في الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق وحقوق الملكية للنساء المتزوجات، فضلًا عن الأمور الأخرى المندرجة تحت قانون العائلة، كانت على الدوام تميل لصالح الزوج.(٧١)

بعد الحرب وبموجب الدستور الجديد والتعديلات التي جرت على القانون المدني لميجي فقد وضع الزوج والزوجة على قدم المساواة في العلاقة الزوجية. يمكن لكلا الزوجين إنهاء الزواج استنادًا إلى المعايير نفسها، من الخيانة والهجران والغياب المستمر والمرض العقلي أو أي سبب مهم يجعل استمرار الزواج صعبًا. وأنشئت محاكم العائلة للنظر في الشؤون المتنازع عليها مثل الوصاية على الأطفال ونزاعات الملكية والتي يتم النظر في دعاوي الطلاق فيها.(٧٢)

أصبح بإمكان النساء التفاوض على العقود من دون الحاجة لموافقة أزواجهن. والزواج نفسه يمكن أن يتم استنادًا إلى موافقة الطرفين من دون

الحاجة إلى أَخذ موافقة الوالدين عندما يكون الطرفان بالغين السن القانونية (١٨ ذكور و ١٦ للإناث). وفيما كان القانون القديم يتطلب من المرأة أن تسجل تحت أسم عائلتها أو عائلة زوجها فإنها اليوم يمكن أن تطلب التسجيل باسمها.(٧٣)

بما أن النظام الديمقراطي للولايات المتحدة هو النموذج المتبع في ظل الاحتلال الأمريكي، فإن القوانين بشأن المرأة في اليابان تشبه بشكل عام نظرائها بالنسبة للمرأة الأمريكية، بل أنه بنحو ما – ولاسيّما في بعض الضمانات الدستورية للمساواة– فان النساء اليابانيات أفضل بكثير من النساء في العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة. ولذا فان الناشطات من النساء اليابانيات بعد الحرب والدستور صرنّ يكافحن ليس لتغير القوانين وإنما لفرض تطبيقها.(٧٤)

حصلنّ النساء اليابانيات على حق التصويت، وضم مجلسي البرلمان أعضاء من النساء، وطرأ تغيير على العلاقة بين النساء والرجال وبين الزوجين في المدن فقط، لكن لدى غالبية السكان ظلت العلاقة التقليدية هي المهيمنة، والسبب وراء ذلك أنه لعديد من القرون كانت العائلة هي الوحدة الاجتماعية التي يتألف منها الهيكل الاجتماعي الياباني بأكمله.(٧٥) إن النساء اليابانيات من دون علم أو وعي بانخراطهن في ضمن أسلوب الحياة اليابانية التي تكيفن لها بنحوٍ كلي خلقن أمة اليابان الحديثة

الاستنتاجات:

بعد هذه الدراسة القصيرة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات المهمة منها:

١- أحدث النظامين الشيكي وإيي تغييرات جذرية كبيرة في المجتمع الياباني استمرت لمئات السنيين فيما يتعلق بالمرأة ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ استمرت الانعكاسات السلبية لهذين النظامين على دور المرأة اليابانية قرونًا طويلة ما زالت تعاني منها حتى اليوم. إن الظروف السياسية والاقتصادية كانت سبب تحويل المجتمع الياباني إلى مجتمع أبوي ذكوري مما انعكس على تدني وضع المرأة اليابانية بالنتيجة.

٢- كانت للفلسفة الكونفوشيوسية دور في تدني وضع المرأة اليابانية من الناحية الاجتماعية، إذ وصلت من الصين إلى اليابان حاملة معها قوانين المجتمع الصيني الأبوي.

٣- كان وضع المرأة اليابانية ومكانتها متدنيًا جدًا بموجب دستور ميجي لعام ١٨٨٩، إذ لم يكفل الدستور المساواة بين الجنسين، ولم يكن للمرأة الحق في التصويت ولا الحق في الانتخاب.

٤- عُدّت النساء اليابانيات زوجات غير كفوءات بموجب القانون المدني لميجي لعام ١٨٩٨ ؛ لذا قُيّدت حقوق ملكيتهن وميراثهن.

٥- القليل من المفكرين والكتاب في عهد ميجي ممن دعو إلى المساواة بين الجنسين، وحثّ النساء على اتخاذ خطوات عملية لنيل حقوقهن.

٦- كان النساء اليابانيات أنفسهن غير مستعدات وناضجات لتقبل فكرة التغيير في الوضع التقليدي الذي كانت تعيشه نساء اليابان.

٧- استبعاد النساء من حق الاقتراع العام أدى إلى حركة نسوية نشطة في اليابان للحصول على المساواة بين الجنسين.

٨- أحدث الاحتلال الأمريكي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية تغييرات دستورية وثقافية واجتماعية في المجتمع الياباني بدستور عام ١٩٤٦.

٩- بعد الاحتلال وبموجب المادة ٢٤ من دستور عام ١٩٤٦، الذي خوّل المرأة اليابانية وأعطاها الحق في أن تحتفظ بحقوقها كفرد ويمكنها اختيار زوجها بحرية. بهذه المادة انهار النظام التقليدي الأسري والسلطة المنزلية اليابانية، إذ كان المجتمع الياباني يفضل تقليديًا الولد على البنت؛ لأَن النساء لم يكن لهن الحق في امتلاك الأسرة قبل عام ١٩٤٦.

١٠- بعد الحرب العالمية الثانية، كفل دستور عام ١٩٤٦، لأول مرة المساواة بين المرأة والرجل بموجب القانون.

١١- نقّح القانون المدني وسُنّت مجموعة قوانين جديدة، بما في ذلك القانون الأساسي للتعليم وقانون معايير العمل، مما أدى إلى تحسينات شاملة في الوضع القانوني للمرأة في الأسرة وفي مكان العمل وفي المجتمع الياباني بشكل عام.

١٢- بدأت النساء اليابانيات المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية، ومع ذلك، فأن المساواة بين المرأة والرجل لم تتحقق بالكامل على أَرض الواقع، لأن المفهوم التقليدي الذي كان يقضي بأن تبقى المرأة في المنزل ما زال متجذرًا بعمق في المجتمع الياباني.

الهوامش:

(١) تقول الأسطورة بان السماء والأرض كانتا ملتصقتين، ثم انفصلتا بعد ذلك عن بعضهما البعض، ومن ثم هبطت الإلهة إيزانامي (Izanami)، والآله إيزاناكي(Izanagi) من السماء على جزيرة أونوكورا وخلقا معًا جزر أوياشما (Oyashima) وهي الجزر اليابانية، ثم خلقا بعدها بقية الآلهة: اله الرياح، اله الأشجار والجبال، ومن ثم ماتت الإلهة إيزانامي جراء الحروق البالغة التي أصابتها حين وضعت اله النار، وعندما أشتاق الإله إيزاناكي زوجها لرؤيتها، ذهب إلى ارض الليل والتقى بها، ثم عاد مرة أخرى إلى العالم واغتسل من تراب الموت، فإذا بثلاث آلهة تخرج من عينيه وأنفه، ومن بينهم كانت آلهة الشمس التي أنحدر من نسلها أباطرة اليابان. لمزيد من التفاصيل عن قصة خلق اليابان. انظر: هيديتوشي كاتو، "**آلهة اليابان**"، في: خفايا المعجزة اليابانية، مجموعة من الباحثين اليابانيين، ترجمة: عبد الله مكي القروص، بيروت، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٩، ص ص٩-١٣؛ رؤوف عباس حامد، الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة ١٨٥٤-١٩٠٤، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٣، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٥٠.

(٢) سارة يوشيهارا، المرأة اليابانية: كلهن أوشين، ترجمة: شهاب فارس، مجلة المعرفة، الرياض، ٢٠٠٢، ص١٣٣.

(٣) مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣-١٩٤٥: التحدي والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٥٦.

(٤) الإمبراطورة سويكو Suiko وحكمت (٥٩٣-٦٢٨)، الإمبراطورة كوغيوكو Kogyoku (٦٤٢-٦٤٥) وحكمت للمرة الثانية باسم الإمبراطورة سايمي Saimei (٦٥٥-٦٦١)، الإمبراطورة جيتو Jito (٦٨٦-٦٩٧)، الإمبراطورة غيميي Gemmei (٧٠٧-٧١٥)، الإمبراطورة غينشو Gensho (٧١٥-٧٢٤)، وحكمت الإمبراطورة كوكين koken مرتين الأولى(٧٤٩-٧٨٥) والثانية باسم الإمبراطورة شوتوكو Shotoku (٧٦٤-٧٧٠)، والإمبراطورة ميشو Meisho (١٦٢٩-١٦٤٣)، والإمبراطورة غو ساكوراماشي

Go– Sakuramachi (١٧٦٢–١٧٧٠). انظر: محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨–١٨٦٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥١؛

Unknown, Joyce C. Lebra, "Woman in Japan", in: Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.8, Tokyo, 1983,P.258.

(٥) العهد الذي يمتد لقرابة أربعمائة سنة منذ عام ٧٩٤، عندما قام الإمبراطور كامو بتأسيس هيان كيو (الآن كيوتو) كعاصمة إمبراطورية لليابان، إلى عام ١١٨٥، عندما قامت قوات ميناموتو نو يوريتومو بدحر قوات عائلة تايرا، وبذلك هيأت أسباب إقامة شوگونية كاماكورا. واسم المدة مأخوذ من اسم العاصمة والذي يعني "**الهدوء والسلام**". يمكن النظر إلى عهد هيان على أنها مدة انتقال من نظام ردسوريو المضمحل إلى نظام إقطاعي تسوده طبقة المحاربين. وشهد هذا العهد اكبر ازدهار للثقافة الارستقراطية الدائرة في قطب البلاط الإمبراطوري. انظر: افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الصين وكوريا في عهد ميجي (١٨٦٨–١٩١٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٢٢؛

Kodansha, Vol.3, P.122.

(٦) أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص٢٩٢.

(7) Paula Kane Robinson Arai, Women Living Zen: Japanese Soto Buddhist Nuns, Oxford University Press, 1999, P.33.

(8) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.258.

(٩) أول حكومة عسكرية أو حكومة مقاتلين في اليابان، أسسها ميناموتو نويوريتومو في منطقة كاماكورا. على الرغم من أن العديد من الباحثين يؤرخون بداية الشوگونية منذ العام ١١٩٢، عندما منح لقب الشوگون إلى يوريتومو، إلا أنَّ باكوفو نفسها، منظمة المحاربين الحكومية، كانت قد أسست منذ عام ١١٨٠، وبذلك يمكن القول أنها حكمت ما يقارب ١٥٠ سنة وحتى الإطاحة بهم عام ١٣٣٣. وكانت منطقة نفوذ شوگونية كاماكورا الرئيسة هي المقاطعات الشرقية، النائية عن العاصمة الإمبراطورية في كيوتو.

كانت مدعومة من فرق المحاربين التي كانت سابقاً تحت سيطرة، أما البلاط الإمبراطوري أو أصحاب الأملاك لمختلف المزارع. انظر: افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الصين وكوريا، ص٢٣؛

Kodansha, Vol.4, p.121.

(١٠) نظام أو آلية تنظيم وتقسيم حقوق المُلكية والعقارات، والتي هيمن عليها في فترة هيان كلًا من رجال الدين وحاشية البلاط. ولمعرفة المزيد عن هذا النظام انظر:

Jeffrey P. Mass,The Origins of Japan's Medieval World: Courtiers, Clerics, Warriors, and Peasants in the Fourteenth Century, Stanford University Press, California, 1998, P.4.

(١١) الباكوفو: وهي الحكومة العسكرية، وتختصر الى باكو Baku، وتعني الخيمة Tent، التي هي الشوگونية ايضا، أي مقر حكم الشوگون (الحاكم العسكري). بيتر ميتشل، ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، "جذور تجربة التحديث في اليابان"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد العاشر، ٢٠٠٩، ص٨٩.

(١٢) أسرة ارستقراطية كانت الأكثر سطوة في الدولة اليابانية القديمة، قام زعماء أسرة فوجيوارا بتجريد الإمبراطور من سلطته الفعلية. فأصبحوا الأوصياء، وتحولت سلطة الإمبراطور إلى سلطة رمزية فقط. سيطرت على البلاط الإمبراطوري قرابة خمسمائة سنة حتى أواسط القرن الثاني عشر، لم يكن زعماء الأسرة ذات توجهات عسكرية، بل خبراء في الإدارة ومراسيم البلاط، فقد كونوا ممتلكاتهم وقوتهم بالسيطرة على الإدارة المحلية وتجميع ملكيات الأراضي المحلية الخاصة. أنظر: طارق جاسم حسين، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في اليابان في عهد العزلة (١٦٣٩-١٨٥٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص١١٣.

(13) G.B. Sansom, Japan A Short culture History، Barr& Jenkins Ltd., London, 1931, PP.364-365.

(١٤) أول فيلسوف صيني يفلح في إقامة مذهب يتضمن كل التقاليد الصينية عن السلوك الاجتماعي والأخلاقي. ففلسفته قائمة على القيم الأخلاقية الشخصية وعلى أن تكون

هناك حكومة تخدم الشعب تطبيقاً لمثل أخلاقي أعلى. تعاليمه وفلسفته قد تأثر بعمق الفكر والحياة الصينية والكورية واليابانية والتايوانية والفيتنامية. ويلقب بنبي الصين. واستمرت فلسفة كونفوشيوس تتحكم في الحياة الصينية قرابة عشرين قرنًا، أي من القرن الأول قبل الميلاد حتى نهاية القرن التاسع عشر بعد الميلاد. أما إيمان أهل الصين بفلسفة كونفوشيوس فيعود إلى سببين: أولا أنه كان صادقاً مخلصاً. ثانيًا أنه شخص معقول ومعتدل وعملي. وهذا يتفق تماماً مع المزاج الصيني، بل هذا هو السبب الأكبر في انتشار فلسفته في الصين. وهو بذلك كان قريبًا منهم، فلم يطلب إليهم أن يغيروا حياتهم أو يثوروا عليها. وإنما هو أكد لهم كل ما يؤمنون به فوجدوا أنفسهم في تعاليمه، ولذلك ظلت فلسفة كونفوشيوس صينية. ولم تتجاوزها سوى إلى اليابان وكوريا. انظر: أسعد السحمراني، من قاموس الأديان الشنتوية- الكونفوشية، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٩، ص ٥٦-٥٧؛

J. A. A. Stockwin, Dictionary of the modern Politics of Japan, New York, P.190; Kodansha, Vol.1, P.352.

(١٥) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ص ٢٦-٢٧.

(١٦) أدورين رايشاور، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(١٧)جون فينمور، اليابان أو عروس الباسفيك، تعريب: نقولا يوسف، المطبعة المصرية الأهلية، القاهرة، ١٩٢٠، ص٢٢؛ مروى محمد إبراهيم، اقتصاد المرأة طريق اليابان نحو المستقبل، جريدة الأهرام، العدد ٤٧٠٣٣، ١٤ أيلول ٢٠١٥.

(١٨) ويسمى ايضًا زو-اكسيZhu-Xi زو-اكسي، فيلسوف صيني ومؤسس الكونفوشيوسية الجديدة، ويعد أهم فيلسوف بعد كونفوشيوس في تاريخ الصين. امتزجت أفكاره بالكونفوشيوسية والبوذية والطاوية. انظر: افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الصين وكوريا، ص ٤٤.

(١٩) لويس بيريز، اليابان في القرن الثامن عشر، ترجمة: عابد إسماعيل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، ٢٠١١، ص٣٨٤.

(20) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.258.

(٢١) ويطلق عليها شوگونية توكوگاوا Tokugawa Shogunate، وباكوفو توكوگاوا Tokugawa Bakufu، وإيدو باكوفو Edo Bakufu، أسسها إياسو توكوگاوا (١٥٤٣ – ١٦١٦/ ١٦٠٣ – ١٦٠٥) في سنة ١٦٠٣ واستمرت حتى سنة ١٨٦٨. وحكم الشوگونات (الحكام العسكريون) من أسرة توكوگاوا. ويطلق على هذه المرحلة التاريخية أيضًا حقبة إيدو (طوكيو فيما بعد)، نسبة إلى اسم القلعة التي حكم منها الشوگون، وهو الحاكم العسكري، وأطلق على المجلس الذي يساعده في الحكم اسم الباكوفو Bakufu. حكم من هذه الأسرة خلال هذه الحقبة خمسة عشر شوگوناً. انظر: بيتر ميتشيل، "**جذور تجربة التحديث في اليابان**"، ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد العاشر،١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩، ص٨٥؛ أفراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الصين وكوريا، ص ٣٧.

(٢٢) لمعرفة المزيد عن هذا النظام "**إيي**": انظر: رؤف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي ١٨٦٨-١٩١٢، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص٢٧٨-٢٧٩؛ محمد أعفيف، المصدر السابق، ص ص١٤٦-١٥٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ص ١٤٦-١٤٧.

(٢٤) رؤف عباس حامد، الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة، ص ١٠.

(٢٥) محمد أعفيف، المصدر السابق، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(26) Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan, Harvard University Press, London, 2000, P.98.

(٢٧) الشوگون الرابع عشر من أسرة توكوگاوا التي حكمت اليابان، وشغل منصب توكاگاوا في (١٨٥٨ – ١٨٦٦) ، خلال مدة حكمه سادت اليابان اضطرابات كثيرة نتيجة اتصال اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أيموشي ضعيف الشخصية. في ٢٢ ابريل ١٨٦٣ سافر ايموشي في موكب كبير إلى العاصمة كيوتو، وقد استدعي من قبل الإمبراطور كومي، وكانت هذه الزيارة هي الأولى بعد زيارة ايميتسو يقوم بها

الشوگون إلى العاصمة الإمبراطورية حيث مقر الإمبراطور، لأن إيدو كانت مقر الشوگون وعاصمته. توفي في عام ١٨٦٦. انظر: افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان في تجاه الولايات المتحدة وأوربا في عهد ميجي (١٨٦٨-١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٢٩؛ Kodansha ,vol.5, p.210.

(28) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.259.

(٢٩) كتاب في الأخلاق ولياقة السلوك الخاصة بالنساء. شاع استعماله في النصف الثاني من حقبة إيدو، نُشر في عام ١٧١٦. يعكس هذا الكتاب الطريقة التي يُنظر بها إلى النساء في عائلات الساموراي وإلى حدٍ ما في الطبقات الاجتماعية الأخرى. وعلى الرغم من عدم وضوح نِسبة تأليفه، إلا أنه من الشائع نسبته إلى كايبارا أكين، على أساس مشابهة محتواه لوثيقة "تعليم النساء" الوارد في رسالته عن التعليم، الموسومة وازوكو دوجيكون الصادرة عام ١٧١٠. في حين يرى بعض المؤرخين انه من تأليف زوجته، كايبارا توكين (١٦٥٢-١٧١٣)، التي كانت هي ذاتها أديبة. يُعد أونّا دايغاكو الأهم نظرًا لتأثيره في تحديد مكانة النساء ودورهن ضمن الحدود الضيّقة لنظام العائلة الياباني. يحدد الكتاب، المكون من ١٩ فصلًا، المبادئ العامة لتعليم النساء ويصف مجموعة قوانين سلوكية معيّنة لهن. فكان يجب على المرأة إبداء الطاعة والاحترام المطلقة للرجل، كما وضع المرأة في العلاقات الأسرية من الناحية النظرية أسفلَ هرم العلاقات. وكان ينبغي على المرأة أن تقطع روابطها بعائلتها عند زواجها وتتوائم مع عائلة زوجها؛ وكان الإخفاق في القيام بذلك يعني الطرد والعار. بعد دخول الأفكار الاجتماعية الغربية بعد إحياء ميجي، هوجم أونّا دايغَاكو من قبل مفكرين تقدّميين مثل فوكوزاوا يوكيتشي. ففي عمله المعنون مقالة نقدية لأونا دايغاكو شين أونّا دايغاكو الصادر ١٨٩٨، انتقد فوكوزاوا النظام العائلي ومعاملته أللإنسانية للنساء ودعا إلى تعليم أكثر مساواة للنساء بالرجال. لكن القيم التي جسّدها أونّا دايغاكو ظلّت تحكم المرأة اليابانية حتى القرن العشرين. للتفاصيل عن كتاب التعليم الأكبر للنساء انظر:

Hironaka Wakako, "**Onna Daigaku**", in: Kodansha,Vol.6, P.108.

(30) Marius B. Jansen, Op. Cit, P.259.

(31) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.259.

(٣٢) مصطلح عام يستخدم اليوم للمدارس الشعبية في عهد أيدو. سجلت الكلمة لأول مرة سنة ١٧١٦. تيراكو (والتي ظهرت في عنوان كتاب نشر قبل عشرين سنة من ذلك الوقت) تعني حرفيا (طفل المدرسة أو طفل المعبد)، وهذا يوضح الوضع التعليمي السابق حيث كان الكهنة هم من يقدمون التعليم. وتعني تيراكويا ببساطة البيت الذي يستقبل التلاميذ للإقامة. نشأت الكلمة في غرب اليابان ومن ثم انتشر استخدامها. لا يوجد دليل مؤكد للاستناد عليه في تقييم مدى نمو وانتشار تعليم تيراكويا في ذلك العهد، لكن يبدوا أن نسبة الالتحاق بالمدارس ازداد بشكل متسارع في نهاية القرن التاسع عشر. وبنهاية عهد إيدو وبتقدير تقريبي كان ما يقرب من ٤٠% من الذكور و١٠% من الإناث في كل فئة عمرية التحقوا بإحدى هذه المدارس في مرحلة من طفولتهم. وخصصت هذه المدارس لغير أبناء الساموراي. انظر: سلمان بو نعمان، التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٥١؛

Ronald P. Dore, "**Terakoya**", in: Kodansha,Vol.8, P.11.

(33) Ibid.

(34) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.259.

(٣٥) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٦٠.

(٣٦) معلم وكاتب بارز وداعية للمعرفة الغربية خلال عهد ميجي ولد عام ١٨٣٥ في أسرة فقيرة. مؤسس كيو كيجاكو Keio Kijaku (الآن جامعة Keio)، ومؤسس صحيفة(Ji Ji Shimpo). كره فوكوزواوا في سنوات حياته المبكرة الإقطاع وحاول الهروب من قيوده. التحق بأول بعثة يابانية إلى الولايات المتحدة في عام١٨٦٠ وبعد عامين التحق بأول بعثة يابانية إلى أوربا ليزور فرنسا، إنكلترا، هولندا، روسيا، والبرتغال. ولم يبرز مهمته الحقيقية ألا في عهد ميجي. عد هذه الحقبة المرحلة الحقيقية لتحقيق مهمته في

الحياة، حيث أوجد طريقة جديدة للتفكير تقوم على مبادئ الحضارة الغربية، كرس فوكوزاوا بقية حياته في عمله في التدريس بجامعة كيو. سعى في حياته الشخصية من خلال صحيفته أن يظهر أن الأفكار اليابانية التقليدية على خطأ، فأخذ بطرح قيم وأراء مستمدة من الفلسفة الوضعية الغربية حل محل القيم اليابانية، وطرح أراء جديدة في التاريخ والأخلاق والسياسة والعلاقات الدولية. واقترح نظامًا جديدًا للعلاقات الأسرية، ولا سيّما قضية مناصرة المرأة. لم يتسلم فوكوزاوا أي منصب حكومي طوال حياته، وعُدّ شخصية وطنية في اليابان، إذ يعدّه اليابانيون واحدًا من مؤسسي اليابان الجديدة. توفي عام ١٩٠١. انظر:

Carmen Blacker , "Fukuzawa Yukichi", in Kodansha, Vol.2, PP.367-368

(٣٧) مقتبس من: رءوف عباس حامد، التنوير بين مصر واليابان دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٦.

(٣٨) مقتبس من: المصدر نفسه، ص٧٥.

(39) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.260.

(40) Jon Livingston& Joe Moore&Felicia Oldfather, Imperial Japan 1800-1945, Random House, Inc, New York, 1973, P.133.

(41) Kenneth Scott Latourette, The History of Japan , The Macmilan Company, New York, 1957, P.230.

(42) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.260.

(43) Jon Livingston et al., Op. Cit., PP.308-309.

(٤٤) رءوف عباس حامد، التنوير بين مصر واليابان، ص٦٥.

(٤٥) رجل دولة ودبلوماسي في عهد ميجي، وهو مؤسس نظام التعليم في اليابان الحديثة. كان أول سفير ياباني إلى الولايات المتحدة (١٨٧١-١٨٧٣) وخلال مدة إقامته في الولايات المتحدة أهتم جداً بأساليب التعليم الغربي والمؤسسات الاجتماعية الغربية.

وتولى مناصب حكومية مهمة في حكومة ميجي، كان عضوًا في حركة إحياء ميجي، ودعا إلى حرية الدين، والتعليم العلماني، وحقوق مساواة المرأة (باستثناء حق التصويت)، ودعا إلى القانون الدولي، والتخلي عن اللغة اليابانية واستخدام اللغة الإنكليزية. أسس كلية اليابان التجارية الأولى في عام١٨٧٥. شغل منصب نائب وزير الخارجية، والسفير الياباني في بريطانيا، وعضو في المجلس الاستشاري التشريعي، ومسؤول في وزارة التربية والتعليم. كلفه إيتو هيرومي ليتولى منصب وزير التربية والتعليم (١٨٨٦-١٨٨٩) وخلال هذه المدة سُن نظام التعليم في اليابان أو ما يسمى بـ "**إصلاحات موري**" التي تضمنت ست سنوات من التعليم الإلزامي، وإنشاء مدارس الثانوية لتدريب نخبة مختارة. وقد كانت لوزارته سيطرة مركزية على المناهج الدراسية، وأكد على الأخلاق الكونفوشيوسية الجديدة، والولاء الوطني. طعن موري على يد قومي متشدد للغاية في اليوم الذي صدر فيه المرسوم الياباني١٨٨٩، وتوفي في اليوم التالي. أنظر:

Kodansha, Vol.5, PP.331-332.

(٤٦) رءوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي، ص ص ٢٢٣-٢٢٤.

(47) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.260.

(٤٨) مقتبس من: رءوف عباس حامد، التنوير بين مصر واليابان، ص٨١.

(٤٩) رءوف عباس حامد، ألأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة، ص١٧.

(50) Quoted in: Norikazu Kawagishi, The Constitution of Japan: An Unfinished Revolution, Yale Law School Dissertations, 4, 2003, P.284.

(٥١) رءوف عباس حامد، ألأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة، ص١٧.

(٥٢) رؤف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي، ص٢٣٢.

(53) Ludwing Lonholm: (translated), Civil Code Of Japan, Tokyo,Kokunsha, 1898, PP.3-4.

(54) Esler Dening, Japan, Ernest Benn Limited, London, 1960, P.148.

(55) Norikazu Kawagishi, Op. Cit., P.284.

(56) Jon Livingston et al., Op. Cit., P.317.

(57) Ibid, P.316.

(58) Ibid, P.317.

(59) E. Herbert Norman, Japan's Emergence as a Modern State: Political and Economic Problems of the Meiji Period, UBC Press, 2000, P.152.

(٦٠) تولى يوشيهيتو العرش بعد وفاة والده الإمبراطور ميجي في عام ١٩١٢. الإمبراطور ١٢٣ في سلسة الأباطرة الذين حكموا اليابان. شهدت سنوات حكمه حدثين بارزين الأول كان الحرب العالمية الأولى، والثانية زلزال كانتو العظيم عام ١٩٢٣. أدى افتقاره للتعبير والكاريزما (على النقيض من والده الإمبراطور ميجي) نتيجة حالته الصحية السيئة، إلى سيطرة الجنرو ووزير الأسرة الإمبراطوري على التلاعب في قراراته، وعليه كان قليل الاهتمام بالشؤون السياسية. لم يعد الإمبراطور قادراً بعد عام ١٩١٨، على حضور مناورات الجيش أو البحرية، أو الظهور في احتفالات التخرج في الأكاديميات العسكرية، أو أداء وحضور الاحتفالات والطقوس السنوية للشنتوية، أو حتى حضور الافتتاح الرسمي لجلسات البرلمان الياباني في عام ١٩١٩. أصبح ولي العهد أبنه هيروهيتو وصيًا على العرش في عام ١٩٢١، ليتولى مهام الإمبراطورية. توفي عام ١٩٢٦. انظر : Kodansha, Vol.7, PP.305-306.

(61) Margret Neuss, “Hiratsuka Raicho”, in: Kodansha, Vol.3, P.146.

(62) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.260.

(63) Ibid.

(٦٤) كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة: خليل درويش، ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨، ص١٥٠.

(65) Takashi Koyama, The Changing Social Position Of Women In Japan, Unesco, Switzerland, 1961, P.12.

(66) Ibid, P.13.

(67) Joyce C. Lebra, Op. Cit, P.260.

(٦٨) محمد أعفيف، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٦٩) سمر حمود الشيشكلي(المترجم)، اليابان روح الأمة، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص٧٦.

(70) Kenneth Scott Latourette, Op. Cit, P.231.

(71) Hiromi Uera, The 1947 Constitution of Japan: the Process of Democracy in Japanese Society, Student Theses, Papers and Projects (History), 2005, P.18.

(72) Esler Dening, , Op. Cit, P.148.

(73) Takashi Koyama, Op. Cit, P.

(74) Kenneth Scott Latourette, Op. Cit, P.71.

(75) Esler Dening, , Op. Cit, P.148.

قائمة المصادر:

أولًا: المصادر العربية والمعربة:

١- أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.

٢- أسعد السحمراني، من قاموس الأديان الشنتوية– الكونفوشية، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٩.

٣- جون فينمور، اليابان أو عروس الباسفيك، تعريب: نقولا يوسف، المطبعة المصرية الأهلية، القاهرة، ١٩٢٠.

٤- رءوف عباس حامد، التنوير بين مصر واليابان دراسة مقارنة في فكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا يوكيتشي، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠١.

٥- رؤف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي ١٨٦٨-١٩١٢، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦.

٦- سلمان بو نعمان، التجربة اليابانية دراسة في أسس النموذج النهضوي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٢.

٧- سمر حمود الشيشكلي(المترجم)، اليابان روح الأمة، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

٨- عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٩- كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة: خليل درويش، ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨.

١٠- لويس بيريز، اليابان في القرن الثامن عشر، ترجمة: عابد إسماعيل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، ٢٠١١.

١١- محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨-١٨٦٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

١٢- مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩.

١٣- مسعود ضاهر، تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣-١٩٤٥: التحدي والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

١٤- هيديتوشي كاتو، "**آلهة اليابان**"، في: خفايا المعجزة اليابانية، مجموعة من الباحثين اليابانيين، ترجمة: عبد الله مكي القروص، بيروت، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٩.

ثانيًا: المصادر الاجنبية:

15- E. Herbert Norman, Japan's Emergence as a Modern State: Political and Economic Problems of the Meiji Period, UBC Press, 2000.

16- Esler Dening, Japan, Ernest Benn Limited, London, 1960.

17- G.B. Sansom, Japan A Short culture History، Barr& Jenkins Ltd., London, 1931.

18- Hiromi Uera, The 1947 Constitution of Japan: the Process of Democracy in Japanese Society, Student Theses, Papers and Projects (History), 2005.

19- J. A. A. Stockwin, Dictionary of the modern Politics of Japan, New York.

20- Jeffrey P. Mass,The Origins of Japan's Medieval World: Courtiers, Clerics, Warriors, and Peasants in the Fourteenth Century, Stanford University Press, California, 1998.

21- Jon Livingston& Joe Moore&Felicia Oldfather, Imperial Japan 1800-1945, Random House, Inc, New York, 1973.

22- Kenneth Scott Latourette, The History of Japan , The Macmilan Company, New York, 1957.

23- Ludwing Lonholm: (translated), Civil Code Of Japan, Tokyo,Kokunsha, 1898.

24- Marius B. Jansen, The Making of Modern Japan, Harvard University Press, London, 2000.

25- Norikazu Kawagishi, The Constitution of Japan: An Unfinished Revolution, Yale Law School Dissertations, 4, 2003.

26- Paula Kane Robinson Arai, Women Living Zen: Japanese Soto Buddhist Nuns, Oxford University Press, 1999.

27- Takashi Koyama, The Changing Social Position Of Women In Japan, Unesco, Switzerland, 1961.

ثالثًا: الموسوعات الاجنبية:

28- Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.2, Tokyo, 1983.

رابعًا: البحوث الأجنبية

29- Carmen Blacker, "**Fukuzawa Yukichi**", in: Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.2, Tokyo, 1983.

30- Hironaka Wakako, "**Onna Daigaku**", in: Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.6, Tokyo, 1983.

31- Joyce C. Lebra, "**Woman in Japan**", in: Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.8, Tokyo, 1983.

32- Margret Neuss, "**Hiratsuka Raicho**", in: Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.3, Tokyo, 1983.

33- Ronald P. Dore, "**Terakoya**", in: Kodansha, Encyclopedia of Japan,Vols.1-8, Vol.8, Tokyo, 1983.

خامسًا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

٣٤- افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان تجاه الصين وكوريا في عهد ميجي (١٨٦٨-١٩١٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

٣٥- افراح محمد علي، السياسة الخارجية لليابان في تجاه الولايات المتحدة وأوربا في عهد ميجي (١٨٦٨-١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٣٦- طارق جاسم حسين، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في اليابان في عهد العزلة (١٦٣٩-١٨٥٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

سادسًا: المجلات العربية:

٣٧- بيتر ميتشيل، "**جذور تجربة التحديث في اليابان**"، ترجمة: محمود عبد الواحد محمود، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد العاشر،١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩.

٣٨- رؤف عباس حامد، الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة ١٨٥٤-١٩٠٤، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٣، مطبعة الجيلاوي، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٩- سارة يوشيهارا، المرأة اليابانية: كلهن أوشين، ترجمة: شهاب فارس، مجلة المعرفة، الرياض، ٢٠٠٢.

٤٠- مروى محمد إبراهيم، اقتصاد المرأة طريق اليابان نحو المستقبل، جريدة الأهرام، العدد ٤٧٠٣٣، ١٤ أيلول ٢٠١٥.